لا يجوز تعجيلها اصلا كالاضحية وقال خلف يجوز وجوب تعجيلها
بعد دخول رمضان لا قبله وقيل يجوز تعجيلها فانه نصف
الاخير من رمضان اقامة الاكثر مقام الكل وقيل يجوز في العشر
الاخير وكذا لا تسقط لو فاتت بها وعند الحسن تسقط بمضي يوم
الفطر لانها قربة تتعلق بيوم النحر فتسقط بمضيه كالاضحية
تسقط بمضي ايام النحر قلنا انها قربة مالية فلو تسقط الا بالاداء
كالزكاة والاضحية لا تسقط ولكونها تتعلق بالتصدق
بالقيمة كتاب الحج لو كان بيت زائد حاجته باع وذهب
الى الكعبة وان لم يكن له بيت لسكنى له بيع البيت ولم يبيعها
بالحج ولو لم يكن له بيت لسكنى له بيع البيت ولم يبيعها
بالحج ولو اشتراها او بناه صار قاضيا ولو كان تاجرا او نزالا
فلا بد ان يكون زائدا عجب راس المال التجارة لانه راس
المال اذا ذهب يكون التاجر معطلا عن الكسب وذا عجز عن
ولا بد ان يكون زائدا على نفقة شهر بعد المرد الى
وطنه لان الكسب لا يكون حاصلا في الحال هذا عند
بي ح س ومحمد بي ح ولا بد ان يكون زائدا على نفقة
يوم امر الطريق وقال شرط الوجوب وقيل شرط الاداء
وفائدة الحال وتظهر في وجوب الايصاء فعلى القول
الاول لا يجب الايصاء وعلى الثاني يجب فان الخارج
فهو عذر في ترك الحج قال ابو بكر الاسكاف لا اقول
الحج فريضة في زمان فيه ست وعشرين وثلثمائة وقال
ابو القاسم الصفار البلخي صير دار الحرب وقال ابو الليث
ان كان الغالب السلامة في الطريق يجب والا فلا وعليه
الاعتماد ولو لم يكن للمرأة زوج او محرم فحجة لا يسقط عنها
الحج وليس عليها ان تتزوج ليصير لها او تشتري محرما ما دون
قال نجحت عني الممات والمكرمة ورثته قال المؤلف لم يجز بيعه الا
مديونا اعسر ان حج بالدين فعليه البينة عبد او صبي حج
فعتق وبلغ لزمه ثانيا ولو عبد او الصبي بعد البلوغ الاحرام
قبل الوقوف ونزع بحجة الاسلام جاز والعبد لو فعل
ذلك بعد العتق لا يجزه لان احرام الصبي غير لازم به
لعدم الاهلية اما احرام العبد لازم وانما ظرأ عتق حر وجه
اداء الا افعاله فكان سقط عنه فرض الحج فجج ذلك اجزاه
اذا كان قارنا لان صحح النفل حكم الفرض والاصل

والاصل لان اهلية الفرض تنبع النفل سبع الفرض كما اذا
صلى الجمعة لا يلزم الجمعة يتبع عن فرضه كذا هذا رصاوجب
عليه الحج فحاجة في الطريق ليس عليه ان يرهن نوصي
بالحج مات الحاج عن الميت بعد الوقوف بعرفة اجزاي عن
الميت حج عن غيره لا امره بصلة الى الواجب عليه ان كان اهلا
الماء مؤسر ينفق من مال الآمر مترددا ذهابا وجايئا وان
لو كان المقام بمكة عشرين يوما فرض ماله نفقة وفي غير ذلك
لو انفق من ماله نعم لا يقع الحج عن الامر ولو نذر حاجة
يلزم الكل يظهر في حق وجوب الايصاء بكم الاحرام قبل
اشهر الحج وبهذا التحصيل افتى اذا كان ملكه بحيث ان لا يقع
في خطر لان المشقة فيه اكثر فيكون فوايه اكثر لان الاول
بتدبر المنكب فاكثر وهم من احرم من المسجد الاقصى الى المسجد
الحرام عفر له ذنوبه وان كان اكثر من ذنوب آخر ووصيت
له الخنثى واذا اراد الخارج فبعد الحج افضل الحج راكبا افضل
عليه الفقير ولو التزم ماشيا يلزمه المشي من وطنه وان شاء
ركب واما قد ما التصدق افضل من الحجة الماشية ميقات اهل
عنه حاج وعينه ما يجب الحرم ولا جزاء عليه لو فعل شيئا
لمس امراة بشهوة فانزل قبل الوقوف فسد حجه وكذا ان
لم ينزل في رواية والتثنية اسم وضع لاجابة الدعاء وهب
منصوبة بفعل مضمر واجيبت دعوة بعد اخرى واغتفرا
في الثاني فقيل هو الذنوب بدعوتكم ليغفر لكم من ذنوبكم
وقيل رسول الله ﷺ كما قال ان سيدابي وارا واخذ
فيها مادية وبعث داعيا وارا د بالداعي نفسه والاظهر ان
الداعي هو الخليل ﷺ روي ان ابرهيم ﷺ لما فرغ من
بناء البيت امر بالتوقيع ان يدعوا الناس الى الحج فصعد
ابا قبيس وقال الا ان التوقيع ببيتا بيت لم تقدني الز
فحجوا فسمع التوقيع الاولاد ادم في اصلاب ابائهم
وارحام امهاتهم فمنهم من اجاب مرة او مرتين او اكثر على
ذلك وعلى حسب حجهم فحجوا ومن لم يجب لم يحج كتاب
النكاح يستحب ان يكون النكاح طاهرة وان يكون
قبله خطبة وان يكون عقده في يوم الجمعة وان يتولى
عقد ولي وان يكون بشهود عدول طلب عن امراة
وفي فقالت عند الشهود وهبت نفسي لك وقبل لم يصر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)